

عقد مقاولة

**الموضوع: إسناد أعمال الجسر العابر والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح)
قطاع العلمين - فوكة) في المسافة من كم ٤٣٢,٦٠٠ إلى كم ٤٣٤,٦٠٠ بطول ٢ كم
اتجاه النوباربة (بالأمر المباشر)**

رقم العقد: ٢٠٢٣ / ١٠٩٨

أنه في يوم الأحد الموافق ١ / ١ / ٢٠٢٣

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري.

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و "شركة سيدى عبد الرحمن للمقاولات والتوريدات" .

ويمثلها السيد المهندس / شريف عبد الزين علواني سليمان

- بصفته / مدير وشريك

وينوب عنه في التوقيع السيد / احمد شوقي علي السيد ابو العلا
بالتوكيل المرفق

بطاقة رقم ٢٨٤١٠١٣١٤٠٤٢٩٧

بطاقة ضريبية / ٢٥٧-٠٥٠-٧٢٨

مأمورية ضرائب / مطروح

سجل تجاري رقم / ١٣٣٢٨

حال



ومقرها / الضبعة سيدى عبد الرحمن ملك فرج ابراهيم مطروح .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

أحمد شوقي على

شركة سيدى عبد الرحمن
للمقاولات والتوريدات وأعمال المحاجر
س.ت: ١٣٣٢٨
ب.ض: ٢٥٧ - ٧٢٨ - ٠٥٠ -

١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص.ب ١٠١١ الرقى البريدى ١١٧٦٥ - ت: ٢٣٨٩٢٠٨٣ - ٢٣٨٩١٩٧٦ - (٢٠٢) الخط الساخن ١٩٤٨٧

الموقع الإلكتروني garb.gov.eg البريد الإلكتروني contact_us@garb.gov.eg

التحفيف

بناء على موافقة السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦ بتنفيذ اعمال الجسر التراسي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع (العن السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) (قطاع العلمين - فوكة) في المسافة من كم ٤٣٢,٦٠٠ إلى الكم ٤٤,٦٠٠ بطول ٢ كم اتجاه النوبارية بطريق الاتفاق المباشر مع شركة سيدى عبد الرحمن للمقاولات والتوريدات بتكلفة تقديرية ٥,٧٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة مليون وسبعمائة الف جنيه لا غير) حيث قام الطرف الأول بمفاوضة الطرف الثاني على الأسعار الخاصة بينواد الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ قدره ٥,٧٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة مليون وسبعمائة الف جنيه لا غير) شاملة الضريبة . ويعتبر محضر المفاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتها وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي:-

البند الأول

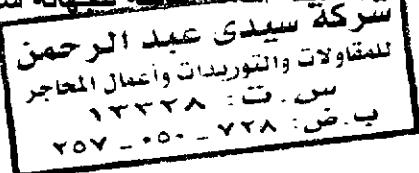
يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومتاما لأحكامه .

البند الثاني

يلزم الطرف الثاني بتنفيذ إسناد اعمال الجسر التراسي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع (العن السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) (قطاع العلمين - فوكة) في المسافة من كم ٤٣٢,٦٠٠ إلى الكم ٤٤,٦٠٠ بطول ٢ كم اتجاه النوبارية . (بالأمر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءا لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ٥,٧٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة مليون وسبعمائة الف جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد .

البند الثالث

يلزم الطرف الثاني " شركة سيدى عبد الرحمن للمقاولات والتوريدات " بتنفيذ الأعمال المسندة اليه طبقاً للمواصفات الفنية والتقني وفقاً لجدول (٨) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من الموانع وقد قامت الشركة المذكورة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاشرة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .





رئيس مجلس الادارة

卷之三

قدم الطرف الثاني للطرف الأول التأمين النهائي بمبلغ ٢٨٥,٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان خمسة وثمانون ألف جنيه لا غير) عن طريق الخصم من مستخلص (١) لمشروع القطار الكهربائي السريع المسافة من الكم ٤٣٢,٦٠٠ الى الكم ٤٣٤,٦٠٠ بطول ٢ كم اتجاه راس الحكمة قطاع العلمين - فوقه عقد رقم ٢٠٢٣/٨٦٥ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتياز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان لأعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الإستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

卷之三

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وبنزك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

卷之三

٢٠١٨ (١٨٢) لسنة . إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

卷之三

يجور لهيبة صرف دفعه بملا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصري معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالا لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لعبادة العمل بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا يصرف فروق أسعار عن هذه الدفعة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف ~~الثاني~~ والباقي غير مفعول له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية المت鲜花ة مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها تكون للطرف ~~الثاني~~ يل جا إلى تحديدها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان ~~منتفعها~~ لاستحقاقها وفروع حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في ~~التجاه~~ ~~الجهة~~ ~~التي~~ على الطرف ~~الثاني~~ بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

شركة سيدى عبد الرحمن
للمقاولات والتوريدات وأعمال المعابر

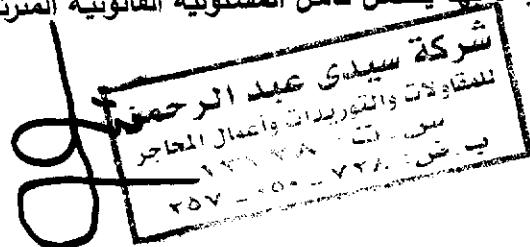
إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايير لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ،كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه .

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم إعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصروف الإدارية الازمة

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لمارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .



الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهام والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصروفات الإدارية اللازمة .

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافحة أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافحة أثارها القانونية .

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقبات التي ترمي بها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون العدلي المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص

تحصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .



البنود الثاني والأخيرة

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمنتهى سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإسلام الإبتدائي للأعمال وحتى الإسلام النهائي . وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقع على إصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على آية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينوـد هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهـذا العقد .

البنود الثالث والأخيرة

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الأسمـنـت - الـحـديـد - السـولـار) وفقاً للمعـاملـاتـ المـحدـدةـ فيـ عـطـائـهـ لـتـلـكـ الـبـنـوـدـ وـفـقاـ لـمـاـ جـاءـ بـالـمـادـةـ رـقـمـ (٤٧ـ)ـ مـنـ قـانـونـ تـنـظـيمـ التـعـاقـدـاتـ الـتـيـ تـبـرـمـهـاـ الـجـهـاتـ الـعـامـةـ الصـادـرـ بـالـقـانـونـ رـقـمـ (١٨٢ـ)ـ لـسـنـةـ ٢٠١٨ـ وـطـقـقاـ لـتـعـريفـاتـ وـالـمـعـادـلةـ وـالـقـوـاعـدـ الـوـارـدـةـ بـالـمـادـةـ (٩٧ـ)ـ مـنـ الـلـائـحةـ التـنـفـيـذـيـةـ لـقـانـونـ تـنـظـيمـ التـعـاقـدـاتـ الـتـيـ تـبـرـمـهـاـ الـجـهـاتـ الـعـامـةـ الصـادـرـ بـقـرارـ وزـيـرـ الـعـالـيـةـ رـقـمـ (٦٩٢ـ)ـ لـسـنـةـ ٢٠١٩ـ مـ .

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزمـ

الطرف الثاني

شركة سيدى عبد الرحمن للمقاولات والتوريدات

التـوـقـيـعـ
الـسـيـدـ / اـحمدـ شـوـقـيـ فـلـىـ السـيـدـ بـوـ العـلاـ
بـمـوجـبـ توـكـيلـ

شركة سيدى عبد الرحمن
لمقاولات والتوريدات وأعمال المحاجر
سـ.ـتـ: ١٣٣٢٨
بـ.ـضـ: ٢٥٧ـ ٧٢٨ـ ٥٥٠ـ

الطرف الأول

المـهـيـةـ الـعـامـةـ لـلـطـرـقـ وـالـكـبـارـيـ

التـوـقـيـعـ
لوـاءـ مـهـنـدـسـ حـسـنـ الدـينـ مـصـطفـيـ
رـئـيسـ الـهـيـةـ الـعـامـةـ لـلـطـرـقـ وـالـكـبـارـيـ

وزـارـةـ النـفـطـ وـالـنـفـلـ الـبـرـيـ

كرـبةـ لـشـفـنـ الـمـالـيـةـ وـالـإـدـارـةـ